افتتاحية اليوم

لماذا لا يَستَحِقّ فَشَل القَرار الأمريكيّ في الأُمم المتحدة كُل هَذه الاحتفالات؟

فَشَلُ المَشروع الأمريكيّ الذي تَقدَّمت به السيدة نيكي هيلي، المَندوبة الأمريكيّة في الأمم المتحدة، في إدانَة حركة المُقاومة الإسلاميّة (حماس) بسَبب إطلاقها صواريخ على دَولة الاحتلال الإسرائيليّ لا يَستَحِق كل هَذه الاحتفالات، سواء مِن قِبَل الحَركة أو العَرب، لأنّه يُعطي مُؤشِّراتٍ خطيرة للغايَة حَول انفِضاض العَديد مِن الدُّوَل عَن القضيّة الفِلسطينيّة، وتأييدِها للمَواقف الإسرائيليّة في جَمعيّة عامّة لمنظمة دوليّة كانَت دائما مُناصِرة وبِما يُشبِه الإجماع لَها.

نعم.. القَرار هزيمة لأمريكا وإسرائيل، مِثلَما هو صفعة للسيدة هيلي الدّاعِم الأكبَر للعُنصريّة الفاشيّة الإسرائيليّة التي أرادت أن تُقدِّم هذا القَرار في حالِ مُروره هَديّةً لحُلفائها في تَل أبيب، ولكنّه لا يَرتَقي إلى دَرجة الانتِصار للعَرب والمُسلِمين.

أن تُؤيِّد ٨٧ دولة هذا القَرار وتعارضه ٥٧ فقط، وتَمتنع ٣٣ أخرَى عن التّصويت، فهذا مُؤشِّر خَطيرٌ للغاية يَعكس اختِراقا إسرائيليًّا كَبيرا لمَناعة العَديد مِن الدول الأفريقيّة والآسيويّة والجَنوب أمريكيّة، التي كانَت تُصوِّت دائما لصالح أي قرار يَخدِم القضيّة الفِلسطينيّة، أو يُعارِض السِّياسات الإسرائيليّة.

مَشروع القَرار الذي يُدين حركة حماس وفَصائل أخرَى لإطلاقِها صواريخ على إسرائيل تُهَدِّد أرواح المَدنيين، وتَحريضِها على العُنف، يَستَحِق الرَّفض دُونَ أيّ تَرَدُّد، لأنّ حركة (حماس) هِي حركة مَقاومة وطنيّة مَشروعة أوّلًا، ولأنّ هَذه الصَّواريخ تأتي في مُعظَم الأحيان رَدًّا على عُدوانٍ إسرائيليٍّ بأسلحة الدَّمار الشّامِل مِن طائرات ودَبّابات وقَذائف مُحَرَّمة دَوليًّا، وكَانَ يَجب أن يتضَمَّن مشروع القَرار هَذه الحقائق، وفي حَال الرَّفض يَجب التصدِّي ضِدّه مِن قِبَل كُل الدول التي عانَت مِن الاستعمار الغَربيّ ومُمارساته العُنصريّة والدَّمويّة.

احتِفال داني دانون، مَندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، بفَشَل هذا القرار، وقَوله (إنّها المَرّة الأولى التي يُصوِّت فيها هذا العَدد مِن الأعضاء (٨٧) لصالح مشروع قرار في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة يُدين حركة حماس) يَعكِس الحقيقة التي يُحاوِل البَعض القَفز فوقَها، في رأينا.

مَشروع القَرار الأمريكيّ كَشَفَ عَن تَراجُع كَبير في الدبلوماسيّة الفِلسطينيّة في المُجتمَع الدوليّ، وتَقَدُّم كَبير للحُكومة الإسرائيليّة، وخاصَّةً في مَناطِق كانت مُحرَّمةً عليها، ومُغلَقةً أمامها، مِثل القارّة الأفريقيّة التي بات نِتنياهو ضَيفًا عَزيزًا على مُعظَم عَواصِمها.

إنّها صدمة، وجَرس إنذار للعَرب والفلسطينيّين، وحركة (حماس) على وَجه الخُصوص، تُحتّمان حُدوث صَحْوة، وبَحْث جَدِّيّ عَن أسباب هذا التَّراجُع المُرعِب في التّأييد الدوليّ، وبَلوَرة سِياسات وتَحرُّكات فوريّة تَضَع خريطة عَمَل جَديدة وفوريّة لمُعالَجة هذا الخَلل وقَبْل فَوات الأوان.

٨٠ (سفارة) فلسطينيّة تُكلِّف مئات المَلايين مِن الدُّولارات سَنويًّا ثَبُتَ عَمليًّا، ومِن خِلال نَتائج التّصويت على هذا القَرار، أنّها في مُعظَمها مَأوَى للعَجَزة، ولا تُقدِّم للقضيّة الفِلسطينيّة إلا أقَل القَليل، فتَراخِي مُعظَم العامِلين فيها، وانغماسِهم في البَذَخ، وتَصديق أُكذوبة أنّهم سُفَراء، ونِسيانِهم، أو تَجاهُلهم لأبْرَز واجبات عَمَلِهم في خِدمة قضيّتهم هُوَ الذي أدّى إلى هَذه النّتيجة الكارثيّة.

ورُبّما يُجادِل البَعض بأنّ المَسألة تتعلّق بإدانَة (حماس) التي تعيش صِراعًا مَع السُّلطة في رام الله، وهذا جَدَل ساذَج فالمَعركة في الأمم المتحدة ليْسَت بين فتح وحماس، وإنّما بين الشّعب الفِلسطينيّ وإسرائيل.

رأي اليوم

ما أشبه اليمن بفلسطين عند كلب الحراسة الأمريكي

تنتهج الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسة ثابتة نحو الكيان الصهيوني والكيان السعودي وإن اختلفت الدوافع والغايات. وعبر ساسة أمريكيون في مناسبات عدة عن خصوصية وثبات الالتزام الأمريكي بحماية الكيان الصهيوني وضمان تفوقه على كل محيطه، ومنهم كونداليزا رايس – وزيرة خارجية ومستشارة أمن قومي سابقة في إدارة بوش الابن – التي عبرت عن هذا الموقف ولكن بأسلوب فلسفي فقالت ((إن أمن إسرائيل معيار مطلق)) . ليس الكيان السعودي بمكانة وأهمية الكيان الصهيوني ولا يعني وجوده معيارا مطلقا للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ما يملكه من احتياطيات النفط هو ما يجعله في عين الاهتمام الأمريكي، لكن ليس الكيان السعودي بحد ذاته كما هو شأن الكيان الصهيوني بل الكيان ((النفطي)) ، يضاف إليه الدور المحوري السعودي في خدمة أغراض السياسة الأمريكية العدائية في المنطقة وخارجها . وقد عبر عن مكانة ووظيفة الكيان السعودي الرئيس الحالي دونالد ترامب بصراحة لا تعوزها الوقاحة وهي وقاحة في محلها.

هذه الفوارق بين ما يعنيه الكيانان الصهيوني والسعودي للإمبريالية الأمريكية لا تعني فوارق في مواقف الإدارة من ضحايا هذين الكيانين العدوانيين وهم الشعب الفلسطيني والشعب اليمني. فبعد كل جريمة يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الفلسطينيين يقف كلب الحراسة الأمريكي ضد كل نقد مدافعا عن المجرم، وإذا طلب الفلسطينيون او أية جهة أخرى تدخل مجلس الأمن لإدانة الإجرام الصهيوني او اتخاذ أي قرار يؤيد حق الشعب الفلسطيني نبح كلب الحراسة محذرا : إن عرض الموضوع على مجلس الأمن يعيق التسوية السلمية او يعقد محادثات السلام او يزيد الأوضاع سوءا او لا يساعد على التوصل إلى الحل السلمي المنتظر ، او يخدم المتطرفين الفلسطينيين وإيران . هذه النغمة نسمعها اليوم في كل تبريرمواصلة العدوان الإجرامي على اليمن . فبعد عدة تعديلات على مشروع القرار الذي أعدته بريطانيا بوصفها مسؤولة قلم اليمن في مجلس الأمن وهي أحد أركان ((رباعية)) العدوان لتقديمه إلى مجلس الأمن ، وبعد إجراء التعديلات التي ترضي القاتل السعودي والإماراتي ،ورغم أنه لا ينص صراحة على إنهاء العدوان رفضت الإدارة الأمريكية طرحه على المجلس مستخدمة الذريعة نفسها التي تتذرع بها في رفض عرض جرائم الكيان الصهيوني على مجلس الأمن . قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أنه وإدارته ووزير الدفاع ماتيس متفقون أن مشروع القرار البريطاني يقوض العملية السلمية ! وهكذا يصبح وقف الحرب عائقا أمام وقف الحرب وهو ضرب من الديماغوجية (التلاعب بالألفاظ) . لكن تصريح الوزير المذكور أضاف شيئا مهما وواضحا عندما قال : نحن على وشك السماح لمبعوث الأمم المتحدة ، مارتن غريفت بجمع الأطراف في ديسمبر ، وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية لم تكن تسمح للمبعوث الأممي بجمع الأطراف وأن العراقيل تأتي منها لا من الأطراف اليمنية لأنها هي من يمسك أداة التحكم بتحالف العدوان ومرتزقته . هكذا يفتك الكيان الصهيوني بالشعب الفلسطيني وكلب الحراسة الأمريكي ينبح في وجه كل من يحتج او يطلب تدخل مجلس الأمن لمنع قتل الفلسطينيين، وبنفس الحماس والذرائع يحرص هذا الكلب الأمين على مواصلة قتل اليمنيين ومحاصرتهم ويرفض كل دعوة لوقف الحرب كونها بنظره تعيق العملية السلمية. ما أشبه إجرام الكيان السعودي بإجرام الكيان الصهيوني وما أشبه اليمن بفلسطين بوصفهما ضحيتين لكيانين عدوانيين يحرسهما كلب أمين ويزودهما بكل وسائل الإجرام.

د. احمد عبدالله الصعدي

الثورة

صراخ

صراع سياسي جديد بين معسكري «أستانا» و«جنيف»، يبدو أنه سيكون العنوان الأبرز للمرحلة المقبلة، فيما يتعلق بمسار الحل السياسي للأزمة السورية.

صراع دشنت بداياته تهديدات الممثل الخاص لوزارة الخارجية الأميركية لشؤون سورية جيمس جيفري، بالتخلي عن «مسار أستانا»، ومبادرة تشكيل «اللجنة الدستورية» والعودة إلى «مسار جنيف»، إن لم تشكل «الدستورية» حتى موعد الإحاطة الجديدة التي سيقدمها المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا أمام مجلس الأمن منتصف الشهر الجاري.

ما جاء على لسان جيفري في ختام اجتماعات اليوم الأول لممثلي دول ما يسمى «المجموعة المصغرة» في واشنطن، هو «صراخ» مهزومين، أكثر مما يكون تهديدات، أتى بعد أن بات «مسار جنيف» بحكم «الميت»، ورعاته من أميركا ومن لف لفيفها في «مصغرتها»، عاجزون وخارج ملعب العملية السياسية، مع طغيان «مسار أستانا» الذي ترعاه روسيا وإيران وتركيا بعد مساهمته في تهدئة الأوضاع على الأرض، وخصوصاً بعد التوصل إلى «اتفاق إدلب»، ومن ثم بروز مخرجات الحوار الوطني السوري في سوتشي، وولادة مقترح تشكيل «لجنة مناقشة الدستور الحالي» من رحمه بمبادرة من روسيا.

مسار الأحداث لا يشي بإمكانية تشكيل «الدستورية» قبل منتصف الشهر الجاري، فلا دمشق ولا موسكو ستقبلان بفرض واشنطن و«مصغرتها»، موعداً مصطنعاً لتشكيل «الدستورية»، وتفضلان التريث وأن تكون الخطوات تجاه ذلك مدروسة وأن تشبع نقاشاً لأن الدستور سيحدد مستقبل سورية لأجيال قادمة، وخصوصاً أن فكرة تشكيل «لجنة لمناقشة الدستور» جاءت بعد اتفاق السوريين في مؤتمر سوتشي ضمن سياق تفاهمات «مسار أستانا»، كما سترفضان الاستنتاجات المسبقة لواشنطن و«مصغرتها»، التي تتعلق بعمل اللجنة والتوصيات التي تقررها، ومحاولة تطعيمها بأدوات لها عبر دي ميستورا الذي اقترب رحيله من دون أن يترك أي لمسة على مشهد العملية السياسية، بعد إفشال محاولاته ومن ورائه، بالقيام بـ«الوصاية» على السوريين.

عدا ذلك، دمشق ومعها ضامنو «أستانا»، وبعد ما تم إنجازه على هذا المسار، لن يسمحوا لـ«معسكر جنيف» بوأد هذا المسار مهما كلف ذلك، كما لن يسمحوا له أن ينال شرف المساهمة في تلك الإنجازات زوراً أو تجيير ذلك لنفسه، بعد عمل ذلك المعسكر طوال سنوات الأزمة ولا يزال، على تعطيل الحل السياسي. نحن أمام مرحلة جديدة من صراع محوره العملية السياسية في سورية، بين «معسكر جنيف» الميت الذي يحاول العودة إلى الحياة و«معسكر أستانا» الذاهب في محاولاته الدؤوبة لاجتراح الحلول. صراع ربما تطول مدته وسيصّعب على المبعوث الأممي الجديد غير بيدرسون مهمته.

موفق محمد

الوطن

هل يمكن الحدّ من عدوانية واشنطن؟

ما تظهره الولايات المتحدة من ممارسات مشبوهة، ليس عودة عن وعد قطعته أبداً، وإنما رجوع إلى الحقيقة الشيطانية التي تتلبس سياساتها العدوانية المعهودة والتي قنعتها بأقنعة متعددة لغايات سيئة تضمرها إلى أن يحين لها الوقت والمجال لإخراجها من جحرها، ويخطئ من يظن أن واشنطن التزمت بأمر قطعته على نفسها لا يحقق أهدافها وأطماعها، وهي إن اضطرت لأمر ما، تعلنه ليس التزاماً وإنما مناورة ريثما يتسنى لها ما تصبو إليه، وبكل بساطة تتخلى عنه حالما اقتضى أن يحقق لها هذا التخلي ما ترمي إليه!.

في كل يوم، تطلق الولايات المتحدة تصريحات متعددة بمختلف الاتجاهات، بعضها يكون بخصوص ما يجري في سورية، لغايات تخدم أجنداتها وأهدافها، إن كان للتهدئة حيناً في حال خرجت الأمور من يدها، أو للتصعيد في أحايين أخرى، لتأزيم الوضع وإطالة أمده، وفي ظل ما حققته الدولة السورية من انتصارات على الإرهاب وداعميه، قلبت الموازين لمصلحتها ضد قوى التآمر ورأس حربتها الولايات المتحدة التي أثار جنونها اندحار مشروعها العدواني، فعمدت إلى المراوغة وتحريض دعايتها الرخيصة لتبلغ ذروتها علّها تجني بعضاً مما سعت إليه في عدوانها المتكرر على الشعب السوري بإرهابها وكيلاً وأصيلاً!.

لم تقنع الولايات المتحدة بزعمها أن «تحالفها» اللاشرعي والعدواني تأسس لمكافحة الإرهاب وتنظيماته الإجرامية أحداً، لأن ما يظهر على الأرض يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن لها اليد الطولى في إيجاد تلك التنظيمات وتدريبها ودعمها لوجستياً واستخباراتياً وسياسياً وإعلامياً، ناهيك عن دفاعها المستميت عنها لبقائها وتحريكها بمختلف الاتجاهات وإعطائها الأوامر لشن هجماتها الإجرامية بما يخدم مخططاتها العدوانية، وفي الوقت نفسه، تتخذها ذريعة لبقاء «تحالفها» المشبوه أطول مدة على الأرض السورية والذي يرتكب كل يوم جرائم بحق الشعب السوري يندى لها جبين الإنسانية، وكل ذلك لأجل أهداف قذرة باتت معروفة للقاصي والداني.

بطبيعة الحال، ما أفرزته الحقائق والوقائع تشير إلى أن الولايات المتحدة لم تتراجع يوماً عن أهدافها العدوانية، لكنها، وفي حال لم تستطع تحقيقها، تفعل أي شيء سواء بالمناورة أو المراوغة، وإن لم تستطع تعاود الكرة مرات ومرات من أجل الوصول إلى مبتغاها بما تقابل كل ذلك من أفعال إجرامية يكون وقعها كارثياً مالم يوضع حد لها ولسياساتها العدوانية الأحادية على العالم، فهل يمكن وضع حد لعدوانيتها المعهودة؟.

وضاح عيسى

البناء

كلام مباشر لدولة الرئيس المكلف

– يدرك دولة الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري أن ما أنتج الصيغة الفضفاضة المقترحة في تأليف الحكومة، الذي يتحمل وحده مسؤوليته، كصاحب صلاحيات دستورية «حصرية» لا ينازعه عليها أحد ولا يتحمل عنه تبعاتها أحد.

نتجت عن الصيغ الفضفاضة التي اعتمدها عندما منحه الإضافات الوزارية بغير وجه حق لتياره وحلفائه بينما مارس الإجحاف بحق خصمه السياسي الرئيسي المتمثل بقوى الثامن من آذار، في لعبة تذاكٍ لا تُخفى على أحد، فمنح مقاعد وزارية غير مستحقة لمن يهمه أمرهم وحرم مقاعد وزارية مستحقة لمن يخالفهم الرأي، فنالت الكتل حقها ونالت أشلاء بعضها حصصاً إضافية للمستوزرين.

وهذا يكفي لتبيانه الخروج من تذاكي توزيع الكتل وإعادة تدويرها للإيحاء بتمثيل مزدوج مخادع تتم المطالبة به، ففي البلد ثلاث كتل كبرى، واحدة يمثلها رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر نالت حقها بـ١١ وزيراً في صيغة صاحب الصلاحية «الحصرية» بتأليف الحكومة، هي ٧ وزراء للتيار وفق معادلة وزير لكل ٤ نواب و٤ وزراء للرئيس، وتكتل قوى الرابع عشر من آذار وقد نال ١٢ وزيراً لقاء حجمه المتمثل بـ ٤٤ نائباً وفق معادلة وزير لكل ٤ نواب أما تكتل الثامن من آذار الممثل نيابياً بـ ٤٥ نائباً أي المساوي لتكتل الرابع عشر من آذار، فقد منح ظلماً وعدواناً فقط ٧ مقاعد وزارية، اي أقل بخمسة وزراء عن نظيره وخصمه السياسي وهما متساويان في الحجم النيابي، والخمسة الزائدة و(الفضفاضة) التي حازتها قوى الرابع عشر من آذار هي المقاعد الإضافية للمستوزرين من أشلاء الكتل، وليس المقعد الذي تطلبه قوى الثامن من آذار لأحد مكوناتها، بدلاً من خمسة تستحقها زيادة أسوة بنظيرتها قوى الرابع عشر من آذار.

– يعلم الرئيس المكلف أن كل البحث عن مساعي تسويات بالصيغ التي يسمّيها بـ «الفضفاضة» أو بسواها ليس نابعاً من البحث عن مقاعد لمستوزرين، لأن من حق قوى الثامن من آذار وليس طلباً لصدقة أو منة من دولته، أن تتمثل وفقاً لمعادلته بتمثيل كل القوى ما عداها، أي وزير لكل ٤ نواب، أن تكون حصتها ١١ وزيراً إذا اعتبرنا الوزير الثاني عشر في تمثيل قوى الرابع عشر من آذار حصة لرئيس الحكومة أو منصبه الواقع خارج توزيع المقاعد، كما يعلم أن تطبيق قاعدة وزير لكل ٥ نواب سيتيح نيل كل من قوى ١٤ و٨ آذار ٩ وزراء وعليه بذلك شطب وزيرين من حصته وحصص حلفائه، ويمكن له تعويضهما بالتفاهم مع رئيس الجمهورية كحصة له كرئيس للحكومة، لكن تبقى حصة ٨ آذار ٩ وزراء تغنيها عن الحديث بتمثيل اللقاء التشاوري منفرداً، فالـ ٩ وزراء هم ٦ شيعة و٢ مسيحيين و١ سني كتحصيل حاصل لتكوينها، ويعلم دولته أن قوى الثامن من آذار لم تفعل ذلك مراعاة لدولته، فاكتفت بطلب مقعد واحد إضافي لحصتها المجحفة بـ ٧ وزراء.

– يعلم دولة الرئيس أن الصيغ التي أحب تسميتها بـ «الفضفاضة» تم التداول فيها بحثاً عن مخارج تراعي مزاجه الانفعالي وعناده غير المبرر والذي لا يستقيم مع كون الأزمة ناتجة عن سوء تدبيره في إدارة صلاحياته «الحصرية» في مساعي تأليف الحكومة، ومنعاً للوقوع في «جاهلية» دستورية أخرى في تشكيل الحكومة، وبمراجعة بسيطة لما جرى في الجاهلية يعلم دولته أن أحداً لم يكن متضامناً مع كلام الوزير السابق وئام وهاب، بمن في ذلك الوزير وهاب نفسه، لكن أحداً لم يكن يتوقع أن يكون في مقام رئاسة الحكومة من يجرّد حملة عسكرية لسوق شخصية سياسية مخفورة وذليلة، لمجرد أن دولته قد غضب، من دون مراعاة الأصول القانونية والمعايير القضائية، ولا الحسابات السياسية والأعراف التي راكمتها تجارب مماثلة لدولته مع حالات أشدّ إلحاقاً للأذى بشخصيات ومرجعيات لا تقلّ عنه مكانة، ومن مواقع واضحة الخلفية المعادية للسلم الأهلي والوفاق الوطني، وطلب دولته التريث سنوات في التعامل معها خارج المعادلات القانونية والقضائية ومذكرات الإحضار، وقاد السعي للحوار معها والبحث عن تسويات ترضى بها، كحالة أحمد الأسير أو حالة مسلحي عرسال، حتى اقتنع دولته بخلاف ذلك، ولم يعارضه أحد ولم يضغط عليه أحد ولم ينازعه في صلاحياته (الحصرية) أحد بينما الحالة هنا واضحة ومحددة قانوناً، وما تم ليس إلا إستعمالا غير موفق وغير محق للصلاحية «الحصرية» لدولته، والنتائج كارثية، وكانت ستصير كارثية أكثر لولا اللجوء لصيغ يمكن تسميتها هي الأخرى بالفضفاضة، لكن ليس لحجز مقاعد للمستوزرين من أشلاء الكتل، بل لمنحه طريقاً للتراجع يناسب شخصيته الانفعالية وغضبه وعناده، ولعل هذا هو الحال أيضاً في ما يسمّيه بالصيغ «الفضفاضة» حكومياً ولأهداف طرحها، فليجنّبنا دولته جاهلية حكومية مستمرة تجلب الكارثة المتمادية على البلاد بغياب الحكومة، وليستعمل صلاحياته «الحصرية» ويُنهي العقدة بأحد الحلول غير (الفضفاضة).

ناصر قنديل

عين على الصحافة الاجنبية

قبل عشرين دقيقة من حرب نووية

في الآونة الأخيرة، يدعو السياسيون في بعض الدول المتاخمة لروسيا، بمزيد من الإصرار، الجيش الأمريكي إلى تعزيز وجوده على أراضيهم. فقد عبّرت وارسو عن الرغبة في استضافة قواعد أمريكية دائمة، وبعد الاستفزاز في مضيق كيرتش، عبّرت كييف عن ذلك. على خلفية تصريحات الأمريكيين حول نيتهم الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى، تكتسب هذه الدعوات أهمية حاسمة.

الأمن في أوروبا مضمون، الآن، بعدم نشر أسلحة قادرة على ضرب المراكز الصناعية والسياسية للدول الأوروبية بسرعة. وبينما لا يزالون يفكرون بنشر القواعد الأمريكية على الحدود دون خوف من خطر على أنفسهم، فإن (حزام الحرب) يبلغ ٥٠٠ كم (مدى صواريخ إسكندر). وفي حالة إنهاء المعاهدة، لن يكون هناك أي ضمانات أمنية لأي منطقة في أوروبا حيث الوجود العسكري الأمريكي. ومع ظهور صواريخ متوسطة وقصيرة المدى، سيتم توجيه ضربة نووية، في حالة نشوب حرب، إلى العمق بأكمله، أي آلاف الكيلومترات. إن نشر صواريخ أمريكية قصيرة ومتوسطة المدى بالقرب من حدود روسيا، سيجعل العالم يعيش حالة حرب لمدة ٤٠ دقيقة. هذا هو الوقت الذي يمكن فيه تقييم التهديد بشكل صحيح ومنع استخدام القوة الاستراتيجية إذا كان التهديد كاذبا، على سبيل المثال، نتيجة خطأ في الكمبيوتر. أما إذا انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الحد من الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى، وسمح جيران روسيا للأمريكيين بنشر صواريخهم متوسطة المدى، فإن العالم سيعيش حالة (٢٠ دقيقة قبل الحرب). هذه هي العتبة: في مثل هذا الوقت القصير، من المستحيل الحصول على وقت لتقييم التهديد بشكل صحيح. وبالتالي، سيتم اعتبار أي إشارة إطلاق من هذا الجانب بمثابة هجوم حقيقي، مع كل العواقب.

تطويق روسيا بقواعد عسكرية، استراتيجية أمريكية طويلة الأمد. في الوقت نفسه، يرفض حلف الناتو دائما التفاوض بشأن هذه المسألة، معتبرا أنها شأنهم الداخلي. إنما ظهور صواريخ نووية متوسطة وقصيرة المدى يغير الوضع من حيث المبدأ.

فلاديسلاف شويغين

إيزفستيا

كيف يفكر العدو؟

مخاوف اسرائيلية من تقدم في الشكوى بجرائم الاحتلال

حصل تقدم جوهري في الفحص الاولي الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية بخصوص الشكوى التي تقدمت بها السلطة الفلسطينية ضد جرائم الحرب الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة.

وذكر موقع (يديعوت احرونوت) العبري ان المدعية الرئيسية اشارت في التقرير الى ان القرار الرسمي لم يصدر بعد بفتح تحقيق لكن هناك تقدما في الفحص الاولي، وأشارت الصحيفة الى ان هناك مخاوف داخل (اسرائيل) في هذا الشأن.

وتحدثت الجنائية عن مسيرات العودة في قطاع غزة واستخدام جنود الاحتلال للادوات القاتلة ضد المتظاهرين، وكان وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي التقى الأربعاء، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، وذلك على هامش أعمال الدورة ١٧ لمؤتمر الدول الاعضاء، الذي بدأت اعماله في لاهاي- هولندا.

وقال المالكي، في بيان للوزارة، إن هذا اللقاء يأتي استكمالا للقاءات التي عقدها سابقا مع المدعية العامة، ومكتبها، في متابعة للملفات، والبلاغات، والشكاوى، والاحالة التي قدمتها دولة فلسطين حول الجرائم الاسرائيلية من جرائم حرب، وجرائم ضد الانسانية، والتي ترتكبها في أرضنا، وضد ابناء شعبنا، من قتل عمد، واعدام ميداني كإعدام الشهيد محمد حبالي، وتدمير للممتلكات، والاستيلاء للاراضي، والاستيطان الاستعماري غير الشرعي، وما يتعرض له ابناء شعبنا في قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وركز وزير خارجية السلطة الفلسطينية في لقائه على قضية الخان الأحمر، وما تقوم به حكومة الاحتلال من تدمير ممنهج، ومحاولات ترحيل قسري استكمالا لسياساتها واسعة النطاق في التهجير القسري لأبناء شعبنا من البدو.

يديعوت احرونوت